

# دور ومستقبل الصادرات النفطية وآثارها في الاقتصاد السعودي في ضوء التحديات الحالية والمتوقعة

أ.د. هشام حنضل عبد الباقي

## مستخلص

الأسواق العالمية وكلها أمور خارج نطاق السيطرة. (٣) يشكل الاستهلاك المحلي المرتفع والمتنامي من النفط في المملكة أحد أهم التحديات التي تواجه الصادرات النفطية للمملكة. (٤) على الرغم من قطع المملكة شوطا لا بأس به في مجال تنويع مصادر الدخل السعودي إلا أن مساهمة القطاعات غير النفطية ما زال ضعيفا. وقدم البحث العديد من التوصيات أهمها: (١) تعزيز مصادر الدخل السعودي ولا سيما في مجالات إنتاج البتروكيميائيات، والألومنيوم، والأسمنت. (٢) العمل على زيادة القيمة المضافة للصناعات النفطية، مما يؤدي إلى زيادة إستفادة الاقتصاد السعودي من تلك الصناعات، فضلا عن توفير فرص عمل تخفض من معدل البطالة في الاقتصاد. (٣) تعزيز الاستفادة من التقدم التقني في مجالات ترشيد الاستهلاك من الطاقة، والعمل على توجيه المواطنين لإستخدام مصادر الطاقة المتجددة كبديل للطاقة غير المتجددة. (٤) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال توليد ونقل واستخدام الطاقة المتجددة.

تواجه الثروة النفطية في دول الخليج العربي - ومنها بالطبع المملكة العربية السعودية- العديد من التحديات ومنها حجم الاستهلاك المتزايد من النفط في دول الخليج نفسها، وإنتاج النفط الصخري، وإعتماد الميزانيات العامة على إيرادات النفط وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وثورات الربيع العربي، والتهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز. ولا ريب أن تلك التحديات ستؤثر سلبا على صادرات النفط السعودي، وبالتالي على مكونات وسياسات وإنجازات الاقتصاد السعودي برمته، يهدف البحث إلى تحليل التحديات التي تواجه الصادرات السعودية من النفط وأثر تلك التحديات على واقع ومستقبل الصادرات النفطية السعودية. تتمثل أهم نتائج البحث في الآتي: (١) مازال الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (٢) لا ريب أن الإيرادات النفطية تتأثر بشكل أساسي بالطلب العالمي على النفط وعلى أسعاره وأيضا على سعر الدولار في

diversification but still contribution of these sector are slight. The most important recommendations of the paper are: (1) support Saudi income of non-oil sources especially from petrochemical and aluminum productions. (2) the value-added of oil industries should be enhanced to increase its worth for the Saudi economy and increase labor opportunities to reduce the unemployment rate, (3) enhancing the worth of technological progress in rationality of oil consumption and directing the citizens to use the renewal energy instead of non-renewal one, (4) enhancing the regional and international cooperation in production and transfer and consume the renewal energy.

### مقدمة

تلعب إيرادات النفط دورا كبيرا وهاما في اقتصادات دول الخليج العربي، ومنها الاقتصاد السعودي، حيث تشكل الإيرادات النفطية أهم بنود إيرادات ميزانيات تلك الدول، مما يعني أن عمليات التنمية الاقتصادية تتوقف بشكل عام على تلك الإيرادات، ومن ثم تعطي تلك الدول أهمية خاصة وامتزايا للاستثمارات في مجالات النفط والغاز وتستخدم في ذلك أحدث تقنيات العصر

### ABSTRACT

The oil wealth in GCC countries, Saudi Arabia is one of them, face many challenges for instance; growing the domestic oil consumption, production of rocky oil, the dependent of public budgets on the oil revenues and the effects on economic and social development programs, the Arab Spring revolutions, the Iranian threat of closing Strait of Hormuz. No doubt that these challenges will effect negatively on the Saudi oil exports, then on the Saudi policy's components and achievements as a whole. The main objective of this paper is to analyze the challenges of Saudi oil exports and their effects on the current and future Saudi oil exports.. The main results of the paper are (1) Saudi economy still primarily depends on the oil revenues in conducting the economic and social development programs (2) the oil revenues are affected by the world demand for oil, oil prices and world dollar exchange rate which all uncontrollable factors, (3) growing the domestic oil consumption represents one of the important challenges face the Saudi oil exports, (4) although Saudi kingdom has conducting many action in the road of

وإنتاج النفط الصخري، وإعتماد الميزانيات العامة على إيرادات النفط وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وثورات الربيع العربي، والتهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز. ولا يغيب عن كل ذي فكر أن تلك التحديات ستؤثر سلبا على صادرات النفط السعودي، وبالتالي على مكونات وسياسات وإنجازات الاقتصاد السعودي برمته، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية التي تهدف إلى تحليل التحديات التي تواجه الصادرات النفطية في المملكة وتقديم بعض السيناريوهات والتوصيات المتعلقة بتلك التحديات وأثارها على صادرات النفط السعودي، مما يساعد متخذي القرارات في المملكة على إتخاذ السياسات الناجعة المتعلقة بالطاقة النفطية ومستقبلها.

### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كثرة التحديات التي تواجه مستقبل الصادرات النفطية العربية والخليجية، مما أدى إلى تزايد الاهتمام في الأدب الاقتصادي والمالي ولا سيما اقتصاديات الطاقة بموضوع مستقبل النفط عامة والنفط الخليجي بصفة خاصة، وتبني كثير من السيناريوهات الواجب إتباعها، وتلك المتوقعة للتعامل مع تلك التحديات. ومن

وقد أدت تلك الجهود وأهمها تقنية الاستخلاص المحسن ( Enhanced ) Oil Recovery Techniques إلى رفع القدرة الانتاجية للآبار، وبالتالي أدي إلى إرتفاع الاحتياطيات المؤكدة ومن ثم إلى إعادة النظر في نظرية ذروة النفط ( Peak Oil Theory )، والتي تقرر أن انتاج النفط سيأخذ منحني تراجعيًا ليبلغ أدناه عام ٢٠١٠، ثم يأخذ في النضوب. وتشير التقارير أن احتياطيات النفط في دول الخليج تبلغ ٤٩٣ مليار برميل أي ما يعادل ٢٩.٨% من الاحتياطيات العالمية (تقرير شركة بي بي لعام ٢٠١٣)، فضلا عن أن العمر الافتراضي للنفط الخليجي (Reserve-Production Ratio) يعد الأعلى حيث يصل إلى ٦٥ عاما في السعودية، و ٨٠ عاما في الامارات، وأكثر من ٩٧ عاما في الكويت. ومع كل ذلك تهتم دول الخليج العربي بالاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة، فقد بلغت على سبيل المثال استثمارات السعودية في تلك المجالات نحو ٨٨ مليون دولار، والامارات نحو ٩١٥ مليوناً. ومع ذلك ما زالت تواجه الثروة النفطية في دول الخليج العربي - ومنها بالطبع المملكة العربية السعودية- العديد من التحديات ومنها حجم الاستهلاك المتزايد من النفط في دول الخليج نفسها،

## ١- دور الإيرادات الاقتصادية

تشارك دول الخليج في بعض الس بالهيكلة الاقتصادي لقطاع النفط والتعدي ومحوريا في تلك الاقتص فان مساهمة هذا القط بين العامين ٢٠٠٧ و ٣٦% و ٢٥% و ٥٧% و ٥٥% من المحلي لدول الإ والسعودية وعمان و التوالي في عام ٢٩.١% و ٣.٨ و ٤١.١% و ٤٦.٢%

الناتج المحلي الأجمالي

الإمارات	النشاط الاقتصادي	2007
1.3	الزراعة والسمك	
36.1	النفط والغاز والتعدين	
12.9	الصناعات التحويلية	
1.5	الكهرباء والغاز والمياه	
8	التشييد والبناء	
10.9	تجارة الجملة والتجزئة والمطعم والفنادق	
6	النقل والاتصالات والتخزين	
7.6	الخدمات المالية والتأمين	
7.6	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	
9.2	الخدمات الحكومية	
5	خدمات الطري	
7	خدمات مصرفية	
	للحسبة	

المص

أو تخفيف الآثار السلبية المتوقعة للتحديات التي تواجه مستقبل الصادرات النفطية بها؟

## أهداف البحث

في ضوء مشكلة البحث يهدف البحث إلى:

- ١- دراسة واقع الطاقة النفطية ودورها في الاقتصاد السعودي.
- ٢- تحليل دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد السعودي.
- ٣- تفسير العلاقة بين الاستثمارات في مجال النفط من جهة والطاقة المتجددة والمجالات الأخرى من جهة أخرى في ضوء مفهوم تكلفة الفرصة المضاغة.

٤- تحليل التحديات التي تواجه الطاقة النفطية والمتجددة في المملكة.

٥- استخلاص نتائج الدراسة وتقديم بعض السيناريوهات والتوصيات التي تساعد متخذي القرارات في السعودية في إتخاذ السياسات الناجعة المتعلقة بالطاقة النفطية.

جهة أخرى يأتي إهتمام الدول الخليجية بالاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة كمحورا هاما لتخفيف الإعتداع على الطاقة غير المتجددة - النفط والغاز- وكموارد لتنويع مصادر الدخل، ومدى نجاح تلك الاستثمارات وتأثيرها، على أن يركز التحليل على النفط السعودي.

## أسئلة البحث

يشير موضوع النفط السعودي والتحديات التي تواجه الصادرات النفطية السعودية الكثير من الأسئلة ومنها:

١- ما مدى الدور الذي تقوم به الإيرادات النفطية في الاقتصاد السعودي؟

٢- ما هي العلاقة السببية المتبادلة بين الإيرادات النفطية والسوق المالي السعودي؟

٣- ما هي التحديات التي تواجه إنتاج وتسويق النفط في المملكة العربية السعودية؟

٤- ما مدى تأثير الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة على الاستثمارات في مصادر الطاقة غير المتجددة؟

٥- ما هي أهم التوصيات التي تقدم لمتخذي القرارات في المملكة لتجنب

## ١- دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد السعودي

الدول على الترتيب، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط والتأثير السلبي للأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م. ويساعد هذا القطاع على قيام بعض الصناعات التحويلية في تلك الاقتصادات والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، ففي عام ٢٠٠٧ ساهمت الصناعات التحويلية بنحو ١٣% و ١٥% و ١٠% و ٧% و ٥% في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت على التوالي، وعن اختلاف الترتيب بالنسبة للصناعات التحويلية قليلا في العام ٢٠٠٩م (جدول رقم ١).

تشارك دول مجلس التعاون الخليجي في بعض السمات التي تتعلق بالهيكل الاقتصادي لها، حيث يلعب قطاع النفط والتعدين دورا هاما ومحوريا في تلك الاقتصادات. ومع ذلك فإن مساهمة هذا القطاع انخفضت فيما بين العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ من نسب ٣٦% و ٢٥% و ٥٠% و ٤٥% و ٥٧% و ٥٥% من إجمالي الناتج المحلي لدول الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت على التوالي في عام ٢٠٠٧م إلى نسب ٢٩.١% و ٢٣.٨% و ٤٣.٣% و ٤١.١% و ٤٦.٢% و ٤٥.٢% لذات

جدول (١)

الناتج المحلي الأجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية - الأهمية النسبية % (عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩م)

النشاط الاقتصادي	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007
الزراعة والاصفاك	1	1.3	0.4	0.37	2.96	2.8	1.43	1.3	0.09	0.1	0.2	0.22
النفط والغاز والتعدين	29.1	36.1	23.8	25.09	43.31	50.5	41.1	45.4	46.2	56.6	45.2	54.6
الصناعات التحويلية	10.1	12.9	14.7	15.32	10.5	9.5	10.3	10.5	7.9	7.4	5.3	4.98
الكهرباء والغاز والمياه	2.4	1.5	1.5	1.23	0.98	0.9	1.2	1.2	1.09	1.7	1.3	1.17
التشييد والبناء	11.8	8	4.5	5.01	4.86	4.5	6.5	4.8	7.2	5.7	1.9	1.83
تجارة الجملة والتجزئة وللمطعم والفنادق	15.5	10.9	10.1	11.15	6.1	5.2	10.6	9.8	6.7	4.6	4.4	4.13
النقل والاتصالات والتخزين	9.3	6	7.1	5.97	4.07	3.2	6	6.2	6.3	3.8	8.3	6.86
الخدمات المالية والتأمين	7.2	7.6	21.4	22.73	3.66	3.9	4.8	3.7	12.1	5.9	14.4	12.7
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	10.7	7.6	7.1	7.44	5.42	3.8	5.2	4.2	0	6.4	5	5.09
الخدمات الحكومية	4.8	9.2	13	11.69	16.16	16.1	14.9	14.4	12.5	8.1	15.4	11.02
خدمات اخرى	2.7	0.5	5.2	3.74	2.43	0	0.3	0.3	1.6	1.4	2.4	1.88
خدمات لمصرفية للمحاسبة	-4.7	-1.7	-9.8	-10.9	-1.38	-1.3	-2.3	-1.8	-2.9	-2.7	-4.6	-5.05

المصدر: النشرة الاحصائية - مجلس التعاون لدول الخليج العربي - الأمانة العامة - مركز المعلومات - إدارة الاحصاء - العددان السابع عشر و الحادي والعشرين ٢٠٠٨ و ٢٠١٣

ويتغير حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بتغير أسعار النفط العالمية ومن الإيرادات النفطية، حيث يبين الجدول رقم (٢) أن الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية انخفض من ٤٧٦.٣ إلى ٣٧٦.٧ بين العامين ٢٠٠٨

### جدول (٢)

تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس التعاون الخليجي ٢٠١٢-٢٠٠٧

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	18.5	22.1	19.3	21.5	25.9	26.5
الكويت	114.7	147.4	106	119.9	161	174.8
عمان	41.9	60.7	48.3	59.2	72.7	80
قطر	79.5	115	97.8	127.3	173.5	184.6
السعودية	384.9	476.3	376.7	455.9	597.1	657
الإمارات	257.8	314.5	259.7	283.9	342	361.5
الإجمالي	897.5	1136	907.8	1067.8	1372.8	1484.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، إبريل ٢٠١٣

وتمثل إيرادات النفط نسبة هامة من الإيرادات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي، باستقراء الجدول (6) المبين لمصادر الإيرادات العامة والنفقات العامة لدول مجلس التعاون خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٧، نجد أن الإيرادات النفطية تمثل نحو ٧٠% من إجمالي الإيرادات العامة لدولة الإمارات العام ٢٠٠١ تنهت خلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٤ بين ٦٥% و ٧٤% و ٧٧% على الترتيب لتعود مرة ثانية إلى مستوى العام ٢٠٠١ م. وبالنسبة للاقتصاد السعودي، مثلاً،

و ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم على الارتفاع خلال الأعوام التالية لعام ٢٠٠٩ مع تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة أسعار النفط العالمية (رقم ٢).

### اهمية الإيرادات النفطية في الميزان

الدولة	البيان	٢٠٠١
الإمارات	إجمالي الإيرادات	٤٦٦
	إيرادات النفط	١٠٦٣
	إجمالي الإنفاق	٦١٩
البحرين	إجمالي الإيرادات	٥٨.٨
	إيرادات النفط	١٧٧
	إجمالي الإنفاق	٤٨٩
السعودية	إجمالي الإيرادات	٢٤١
	إيرادات النفط	٤٤
	إجمالي الإنفاق	٧٣
عمان	إجمالي الإيرادات	٥
	إيرادات النفط	٩
	إجمالي الإنفاق	٧
قطر	إجمالي الإيرادات	٤٢
	إيرادات النفط	٧٧
	إجمالي الإنفاق	٣
الكويت	إجمالي الإيرادات	٦
	إيرادات النفط	٤
	إجمالي الإنفاق	٧

مثلت الإيرادات النفطية نسبة ٨١% في العام ٢٠٠١ من إجمالي الإيرادات العامة للمملكة، ثم تناقصت إلى ٧٨% و ٧٩% في العامين التاليين، لنتزايد إلى ٨٤% ثم إلى ٨٩% في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ م. ومن ثم فلا يغيب على كذا ذي بال أن تغيرات أسعار النفط أو الطلب على النفط أو كليهما سيؤثر بشكل كبير على وضع الميزانيات العامة للدول المعنية.

المصادر: الفشرة الإحصائية، عشر ٢٠٠٧ والعدد السابع عشر وفي عام ٢٠١١ والغاز بنسبة ٤٥% المحلي للمملكة، إيرادات الميزانية العامة ٩٠% من إجمالي الص ويتضح اعتماد النمو الإيرادات النفطية التعاون الخليجي ومن تراجمت معدلات الن تراجع أسعار النفط

جدول (٣)  
أهمية الإيرادات النفطية في الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٧ م (مليون دولار)

الدولة	البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإمارات	إجمالي الإيرادات	٢٠٤٢٦	١٧١٧٥	٢٠٩٨٤	٢٥٨١٨	٤٢٧٤٤	٥٤٩٦٤	-
	إيرادات النفط	١٤٠٦٣	١١١٩٨	١٥٤٦٠	١٩٩٧٩	٣٠٣٤٨	٤٣٩٧٥.٩٥	-
	إجمالي الإنفاق	٢٦٦١٩	٢٤١٢٩	٢٤٩١٤	٢٦٢٣٣	٣٣٢٢٢	٣٤٩٠٨.٠٩	-
البحرين	إجمالي الإيرادات	٢٦٠٨.٨	٢٧٣٠.٨٥	٣٠٤٦.٥٤	٣٤٥٨.٥	٤٤٤٥.٢١	٤٨٩٢.٢	٥٤١٦.٤
	إيرادات النفط	١٧٨٧.٧	١٨٣٨.٨٣	٢٢٢٣.٦٧	٢٥١٠.١٥	٣٣٦٥.١٥	٣٧٦٧.٥	٤٣٣٦.٣
	إجمالي الإنفاق	٢٢١٤.٨٩	٢٧٤٢.٠٢	٢٨٧٣.١٤	٢٩٣٧.٥	٣٤٢٨.٦	٤١٤٤.٦	٤٨٣٥.٢
السعودية	إجمالي الإيرادات	٦٠٨٤٢.٤	٥٦٨٠٠	٧٨١٣٣	١٠٤٦١٠.٩	١٥٠٤٨٩.٣	١٧٩٦٨٥.٥	١٧٤١٣.٣
	إيرادات النفط	٤٩٠٤٤	٤٤٢٩٣.٣	٦١٦٠٠	٨٨٠٠٠	١٣٤٥٤٤	١٦١١٩٢	١٤٩٩١٦.٣
	إجمالي الإنفاق	٦٨٠٣٧.٣	٦٢٢٦٦.٧	٦٨٥٣٣	٧٦٠٥٣.٣	٩٢٣٩٣.١	١٠٤٨٨٥.٩	١٢٤٣٣٢.٨
عمان	إجمالي الإيرادات	٦٦٠٥٠	٧٨٢٧.٠٥	٨٥٩٦.٣٦	١٠٥٦٥.٤١	١١٨٥١.٥	١٢٩٥١.٦٣	١٥٣٩٨.٢
	إيرادات النفط	٥٠٦٧.٩	٥٩٢٢.٢٤	٦٢٥٠.٧١	٨٢٦٥.٢٨	٩٣٦٧.٧٥	٩٩٨٥.٤٤	١١٦٧٥.٢
	إجمالي الإنفاق	٧٤٣٨.٧	٧٦٤٤.٩٩	٨٢٩٣.٦٣	٩٩٠٨.٧١	١٠٩٤٣.٠٤	١٢٨٣٧.٧١	١٥٢٩٣.٧
قطر	إجمالي الإيرادات	٧٥٨٢.٤٢	٨٤٦٥.٦٦	١٢٥٠٦.١٩	١٥١٢٧	١٨٠٤٥	٢٣٦٤٤	٣٢٣٦٠
	إيرادات النفط	٥٦١٠.٣٧	٥٦٢٨.٦٧	٩٥٨٠.٧١	٩٩٧٨	١٢٧٤٢	١٥٢٢٧	١٩٤٣٦
	إجمالي الإنفاق	٥٦١٧.٥٣	٦٢٤٦.٥٧	٧٢٠٧.٩٤	٩٩١٨	١٣٩٤٧	١٨٤٤٧	٢٣٢٤٩
الكويت	إجمالي الإيرادات	٢١٦٨٣.٦	٢٢٣٥٠.٦	٢٧٣٨٤.٣	٣٤٨٦٩.١	٥١٣٦٦.٧	٦٠٤٥٨	-
	إيرادات النفط	١٦٠٠١.٤	١٧٢٩٢.٥	٢٠٠٩٠.٣	٢٦٠١٥.١	٤٠٢٧٢.٥	٤٨٦٦٤.٦	-
	إجمالي الإنفاق	١٣٣٣٣.٧	١٤١٦٦.٨	٢٨٢٤٣.١	٣٢٧٧٦.٧	٤٠٥٠١.٨	٢٥١٣٧.٣	-

المصادر: النشرة الإحصائية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، العدد الرابع عشر ٢٠٠٥، والعدد السادس عشر ٢٠٠٧م والعدد السابع عشر ٢٠٠٨م. و The World Bank, World Development Indicators, 2008.

الأزمة المالية العالمية، وما صاحب ذلك من ركود في الاقتصاد العالمي، ثم أخذت معدلات النمو في الارتفاع مع تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط (جدول رقم ٤).

وفي عام ٢٠١١ ساهم إنتاج النفط والغاز بنسبة ٤٥% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة، ٨٠% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للمملكة، ونحو ٩٠% من إجمالي الصادرات السعودية. ويتضح اعتماد النمو الاقتصادي على الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها السعودية حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي مع تراجع أسعار النفط العالمية نتيجة

### ٣- تحديات الثروة النفطية في السعودية

نستعرض - في هذا الجزء- التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الثروة النفطية في المملكة العربية السعودية من خلال تقسيمها إلى تحديات تقلبات الطلب العالمي على النفط زوالاسعار العالمية للنفط وتحديات جيوسياسية وتحديات اقتصادية وتحديات أمنية، ثم تبيان تكلفة الفرصة المضاعة للاستثمار في النفط كما يلي:

#### ٣-١ تقلبات الطلب العالمي على النفط والاسعار العالمية للنفط

لا ريب أن إنخفاض / تقلبات الطلب العالمي على النفط، وكذلك إنخفاض / تقلبات أسعاره العالمية، فضلا عن إنخفاض / تقلبات أسعار الدولار يمثل أحد الآثار السلبية التي تؤثر على إيرادات الصادرات النفطية. سنوالي فيما يلي تحليل تلك النقاط.

#### ٣-١-١ الطلب العالمي على النفط

يتميز النفط كسلعة عالمية بسمات خاصة لا تتوافر مجتمعة في السلع الأخرى منها أنه يعتمد على تفتت العرض بسبب عدم الإستقرار السياسي فضلا عن العوامل التقنية، والتأثيرات

اللازم لهم عند مستويات فائدة ومخاطرة مقبولة وتشجع المدخرين على زيادة إيداعاتهم من خلال توفير المكافأة ( معدل الفائدة) المناسبة لتضحياتهم بتأجيل إستهلاكهم. ولا يخفى على كل ذي بال دور المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات المختلفة في القيمة والأجال لتقوم بإقراضها للمستثمرين بقيم ولأجال تناسب نوع نشاطهم وإحتياجاتهم، وهي - أي المؤسسات المالية - تقضي بذلك على صعوبة التوافق المزدوج لطرفي التبادل للارصدة المالية والتي تعد أهم مشكلات التمويل المباشر.

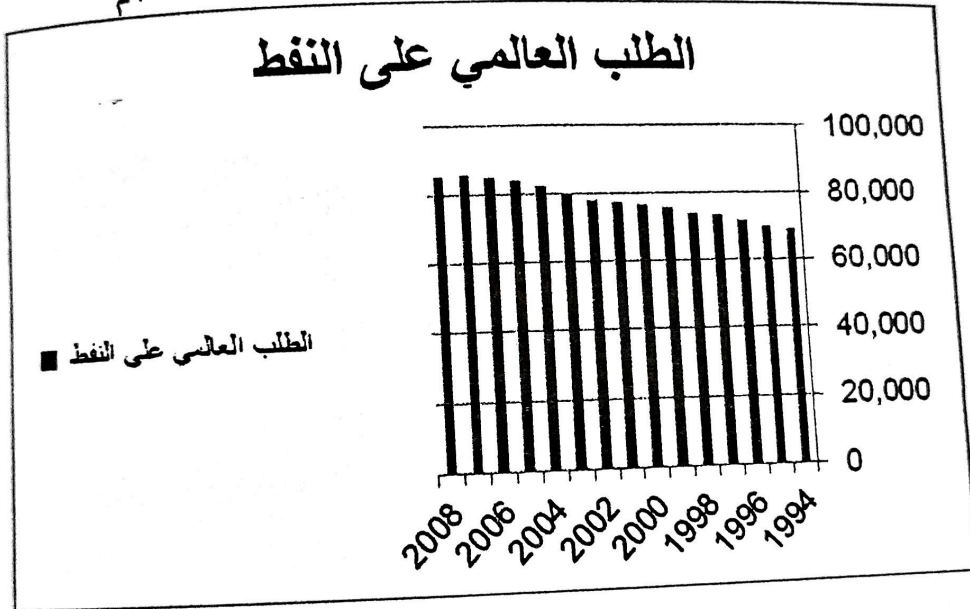
وتلعب الأسواق المالية في دول مجلس التعاون دورا حيويا في الاقتصاد القومي، حيث تتجاوز القيم السوقية الأسواق المالية قيمة النواتج المحلية الإجمالية في كل من عمان والبحرين والكويت وقطر بنسب ٢٠٨% و ١٣٤% و ١٠٩% و ١١٥% على التوالي، كما تشكل القيم السوقية للأسواق المالية نصف قيم النواتج المحلية الإجمالية في كل من السعودية ودبي بنسب ٩٤% و ٥٢% على التوالي. ويعكس ذلك مدى الأهمية النسبية للأسواق المالية في إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧).



والمخزون الأمريكي من النفط الخام وأيضا السياسات التي تتخذها منظمة الأوبك (Pirog, R., 2005). تشير البيانات المتاحة إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٧ في اتجاه تصاعدي، ثم انخفاضه مع بداية العام ٢٠٠٨ مع بداية شيوع آثار الأزمة المالية العالمية (الشكل رقم ١).

النفسية والمتوقعة تسبب تقلبات السعر، المعاملات الدولية للنفط تقوم على أساس الدولار الأمريكي، ومن ثم تؤثر على قيمة الدولار في الأسواق العالمية، فضلا عن وجود منظمة الدول المصدرة للبترو. ومن هنا فالعوامل المؤثرة على سعر النفط تتمثل في معدل النمو في النواتج المحلية الإجمالية لبعض الدول وأسعار صرف الدولار عالميا

شكل رقم (١)  
تطور الطلب العالمي في النفط خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨ م



المصدر: <http://www.eia.doe.gov>

- ١- الطلب على النفط لعدة عوامل منها:
- ٢- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي،
- ٣- استنزاف النفط في أمريكا الشمالية،
- ٤- الانتاج غير المتوقع في كل مكن ليبيا ونيجيريا وجنوب السودان والعراق،

بدأ سعر البترول في الهبوط الحر منذ يونيو ٢٠١٤ حيث كان سعر البرميل ١١٥ دولار- مصاحبا انخفاضا في الطلب على النفط في أوروبا واليابان والهند والصين والبرازيل ومعظم الأسواق الناشئة. ويرجع الهبوط في

### ٣-١-٢ سعر النفط عالميا

وصل سعر النفط أعلى مستوياته في يوليو ٢٠٠٨ حين بلغ ١٤٧.٣ دولارا للبرميل الواحد، ثم بدأ في الاتجاه التنزلي بصورة متذبذبة متأثرا بعوامل عديدة منها قرارات خفض الإنتاج من الدول الأعضاء في منظمة أوبك وكذلك من التذبذبات في أسعار الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، ويمكن حساب نسبة الربحية لدول مجلس التعاون الخليجي من باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الربحية} = (\text{سعر النفط} - \text{سعر التعادل للدولة المعنية}) / \text{سعر التعادل}$$

ويعكس سعر التعادل السعر الذي يحقق نقطة التعادل وعنده تتساوي الإيرادات مع النفقات، أي السعر الذي يحقق ربحا مساويا للصفر (إيرادات كلية = نفقات كلية). يبين الجدول رقم (٥) تطور سعر التعادل لدول مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفع السعر في الدول الأقل إنتاجا للنفط كما في البحرين وعمان، وإنخفض السعر في قطر لارتفاع صادراتها من الغاز، وإنخفض نسبيا في بقية دول المجلس.

الروسي للنفط، ٥- قرار اليابان إعادة بعض مفاعلاتها النووية، مخفضة طلبها على النفط في قطاع الطاقة، ٦- تزايد إنتاج الغاز الطبيعي السائل خارج نظام الكميات المحددة في أوبك.

وقد حاولت المملكة العربية السعودية العمل على وقف تدهور أسعار النفط في أغسطس ٢٠١٤ ولكنها فشلت في ذلك من خلال خفض إنتاجها من النفط بحوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميا، وقد قررت المملكة مؤخرا بدعم من الإمارات العربية المتحدة والكويت توجيه رسالة لسوق النفط العالمي مفادها أنها سوف تتخذ أية إجراءات تراها ضرورية لحفاظ على حصتها السوقية، حتى لو أدى ذلك لإنخفاض إيراداتها خلال العامين القادمين. وجدير بالذكر ان إنخفاض أسعار النفط قد أفاد السعودية من خلال التأثير السلبي على خصومها (إيران والعراق) كما ادي إلى تفويض دعم روسيا لنظام الأسد في سوريا. ومع ذلك قد تواجه السعودية وحلفاءها صعوبات اقتصادية بسبب انتاج النفط غير التقليدي في امريكا الشمالية، إلا ان هذا الأمر يحتاج وقتا ليصبح إنتاج النفط غير التقليدي ذا جدوى اقتصادية.

جدول رقم (٥)

تطور سعر تعادل برميل النفط المصدر من دول مجلس التعاون الخليجي (دولار/برميل)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	79.7	82.5	102.7	113.9	118.2
الكويت	33	28	45.9	44.4	49
عمان	61.7	61.1	66.6	77.9	81.3
قطر	24.2	25	24	38	40.4
السعودية	37.6	73.6	67.5	77	74.4
الإمارات	23.4	61	86.5	92.4	79

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، ابريل ٢٠١٣

يشير الجدول رقم (٦) نسب الربحية من النفط لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام سعر التعادل لعام ٢٠١٢، حيث يعكس مدى التفاوت في

نسب الربحية نتيجة تفاوت سعر التعادل وتذبذب أسعار النفط وكذلك اختلاف تكاليف الاستخراج من دولة لأخرى.

الشهر والسنة	تقدير
يناير ٢٠١٢	١٥
فبراير ٢٠١٢	١٦
مارس ٢٠١٢	١٩
أبريل ٢٠١٢	١٤
مايو ٢٠١٢	١٣
يونيو ٢٠١٢	١٣
يوليو ٢٠١٢	١٣
أغسطس ٢٠١٢	١٣
سبتمبر ٢٠١٢	١٣
أكتوبر ٢٠١٢	١٣
نوفمبر ٢٠١٢	١٣
ديسمبر ٢٠١٢	١٣
يناير ٢٠١٣	١٣
فبراير ٢٠١٣	١٣
مارس ٢٠١٣	١٣
أبريل ٢٠١٣	١٣
مايو ٢٠١٣	١٣
يونيو ٢٠١٣	١٣
يوليو ٢٠١٣	١٣
أغسطس ٢٠١٣	١٣
سبتمبر ٢٠١٣	١٣
أكتوبر ٢٠١٣	١٣
نوفمبر ٢٠١٣	١٣
ديسمبر ٢٠١٣	١٣
يناير ٢٠١٤	١٣
فبراير ٢٠١٤	١٣
مارس ٢٠١٤	١٣
أبريل ٢٠١٤	١٣
مايو ٢٠١٤	١٣
يونيو ٢٠١٤	١٣
أغسطس ٢٠١٤	١٣
سبتمبر ٢٠١٤	١٣
أكتوبر ٢٠١٤	١٣

المصدر: العمود (١)

٣-١-٣

الدولار

تلجأ الإدارة  
ترك سعر الدولار  
الأجنبية لعلاج

جدول رقم (٦)

تقديرات نسب الربحية من النفط لدول مجلس التعاون الخليجي (سعر التعادل لعام ٢٠١٢)

الشمس والسمة	متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
يناير ٢٠١٢	111.45	41.0759	-5.7107	49.7984	37.0849	175.866	127.449
فبراير ٢٠١٢	118.96	50.5823	0.64298	59.8925	46.3223	194.455	142.7755
مارس ٢٠١٢	110.29	39.6076	-6.692	48.2392	35.6581	172.995	125.0816
أبريل ٢٠١٢	96.34	21.9494	-18.494	29.4892	18.4994	138.465	96.61224
مايو ٢٠١٢	109.53	38.6456	-7.335	47.2177	34.7232	171.114	123.5306
يونيو ٢٠١٢	108.61	37.481	-8.1134	45.9812	33.5916	168.837	121.6531
يوليو ٢٠١٢	112.32	42.1772	-4.9746	50.9677	38.155	178.02	129.2245
أغسطس ٢٠١٢	116.37	47.3038	-1.5482	56.4113	43.1365	188.045	137.4898
سبتمبر ٢٠١٢	109.54	38.6582	-7.3266	47.2312	34.7355	171.139	123.551
أكتوبر ٢٠١٢	103.42	30.9114	-12.504	39.0054	27.2079	155.99	111.0612
نوفمبر ٢٠١٢	103.28	30.7342	-12.623	38.8172	27.0357	155.644	110.7755
ديسمبر ٢٠١٢	103.42	30.9114	-12.504	39.0054	27.2079	155.99	111.0612
يناير ٢٠١٣	111.25	40.8228	-5.8799	49.5296	36.8389	175.371	127.0408
فبراير ٢٠١٣	109.43	38.519	-7.4196	47.0833	34.6002	170.866	123.3265
مارس ٢٠١٣	107.11	35.5823	-9.3824	43.9651	31.7466	165.124	118.5918
أبريل ٢٠١٣	108.77	37.6835	-7.978	46.1962	33.7884	169.233	121.9796
مايو ٢٠١٣	107.75	36.3924	-8.8409	44.8253	32.5338	166.708	119.898
يونيو ٢٠١٣	107.71	36.3418	-8.8748	44.7715	32.4846	166.609	119.8163
يوليو ٢٠١٣	108.19	36.9494	-8.4687	45.4167	33.075	167.797	120.7959
أغسطس ٢٠١٣	103.5	31.0127	-12.437	39.1129	27.3063	156.188	111.2245
سبتمبر ٢٠١٣	98.57	24.7722	-16.607	32.4866	21.2423	143.985	101.1633
أكتوبر ٢٠١٣	88.3	11.7722	-25.296	18.6828	8.61009	118.564	80.20408

المصدر: العمود الأول من <http://www.eia.doe.gov> وبقية الأعمدة حسب بواسطة الباحث.

الأمريكية، نتيجة لإنخفاض أسعارها  
الناجم عن إنخفاض/خفض سعر  
الدولار. ومع ذلك فإن تراجع سعر  
الدولار يمارس بعض الآثار السلبية  
على الاقتصاد الأمريكي منها مثلاً  
هروب رؤس الأموال الأجنبية لخارج

٣-١-٣ تقلبات أسعار  
الدولار  
تلجأ الإدارة الأمريكية إلى خفض/  
ترك سعر الدولار ينخفض أمام العملات  
الأجنبية لعلاج عجز ميزان مدفوعاتها،  
حيث تسعى إلى زيادة الصادرات

الاقتصاد الأمريكي. انخفاض سعر الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في دول الخليج العربي، فضلا عن سعي تلك الدول إلى خفض حجم احتياطياتها من الدولار الأمريكي.

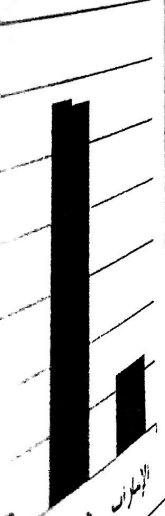
### ٢-٣ تحديات جيوسياسية : الربيع العربي وتداعياته

تعد موجات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وحاليا في سوريا وما سيتبعها من دول أخرى ظاهرة فريدة لما سبقها وما يتبعها من أحداث وتأثيرات على الاقتصاد القومي بكافة قطاعاته، وكذلك لتأثيراتها المتشابكة على الاقتصاد العالمي. والتي قد تظهر الحاجة إلى نظرية جديدة لتفسير ثورات الربيع العربي وتأثيراتها المتشابكة والممتدة عبر الاقتصادات (Abdelbaki, 2013a & 2013b).

ولا ريب أن ثورات الربيع العربي تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر على إقتصادات الدول الخليجية وعلى أسواقها المالية، مما سيدفع تلك الدول إلى إتباع سياسات نفطية وسعيرية متنوعة تؤثر في النهاية على صادرات ومن ثم إيرادات تلك الدول من النفط. يجمع الاقتصاديون التأثيرات المترتبة على الربيع العربي على اقتصادات دول

الخليج العربي في الآثار السلبية التالية:  
أولاً: النفقات المباشرة التي خصصتها دول الخليج العربي لتقليل احتمال انتقال الحراك السياسي إلى دولها ومنها زيادة مرتبات الموظفين، تقديم امتيازات للمواطنين كتعويض بدل البطالة، هذا فضلا عن الأموال التي قدمتها تلك الدول إلى بعض الدول العربية إما تلبية لدجهود دولية أو لتقويض / القضاء على هذا الحراك. وقد ينتج عن تلك النفقات تغيير في بعض السياسات الاقتصادية داخل دول الخليج العربي منها: أ- إعادة النظر في الأسعار المحلية للطاقة وأسعار الخدمات الحكومية مثل أسعار المياه وأسعار تذاكر السفر. ب- تأجيل في سياسات الخصخصة، مما يعني تأخير جهود تحسين الإدارة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة، كما سيحرم الخزنة العامة من الإيرادات المحتملة من عملية الخصخصة. ثانياً: الخسائر التي تتكبدها الاستثمارات الخليجية في الدول التي شهدت / تشهد الحراك السياسي. ثالثاً: التأثيرات السلبية الناجمة عن التقلبات في الأسواق المالية الخليجية نتيجة تأثير هذا الحراك السياسي. إلى جانب تلك الآثار السلبية فإن الحراك السياسي في بعض الدول العربية أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم زادت الإيرادات النفطية الخليجية، إلا ان الآثار الإيجابية

### تطور استهلاك



المصدر: Oia.org

وما لذلك من تأثير على تكلفة نقل النفط والتجارة العالمية.

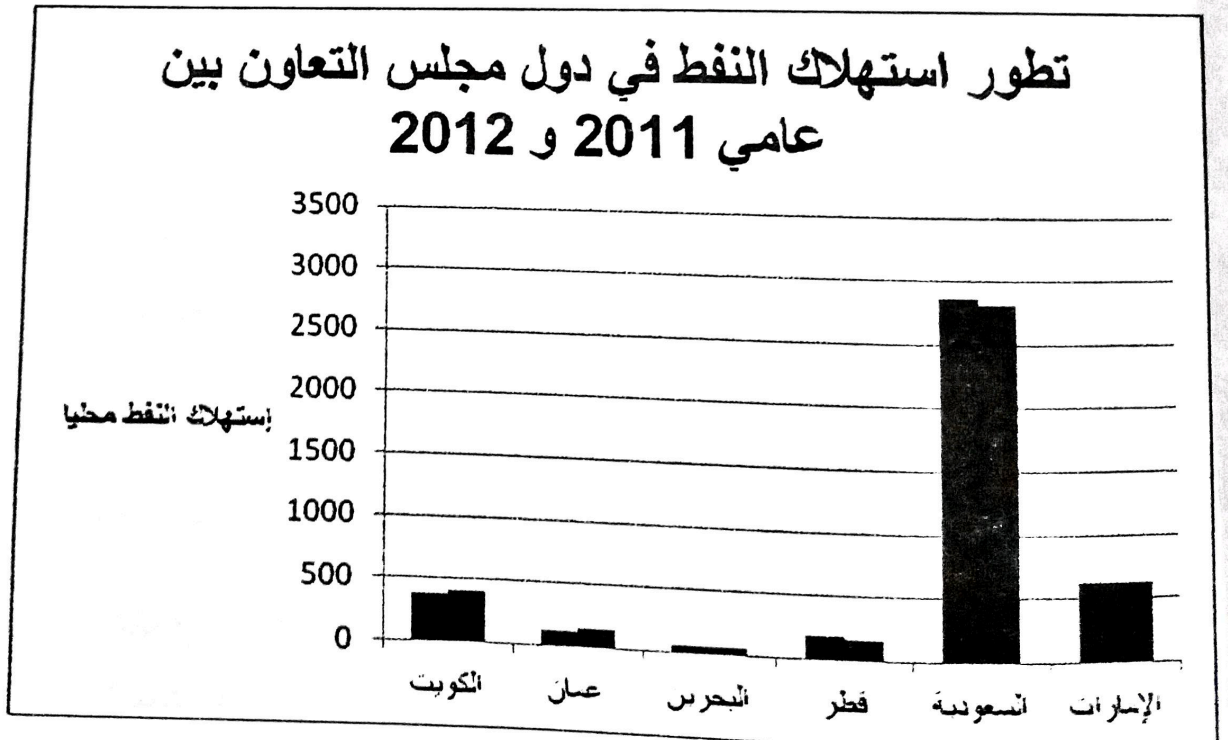
٣-٣ تحديات اقتصادية : الإستهلاك المحلي والإنتاج في المناطق المنافسة ومصادر النفط البديلة

٣-٣-١ الإستهلاك المحلي للنفط

تواجه دول الخليج العربي مشكلة تعاضم الإستهلاك المحلي داخل تلك الدول من النفط، والتي ترجع إلى عوامل عديدة منها إرتفاع معدلات النمو السكاني، نمو المدن الجديدة ومتطلباتها، تحسن مستويات المعيشة، وتزايد استخدام الأجهزة الكهربائية الحديثة كالمكيفات .. وغيرها. ويعكس الشكل رقم (٢) تطور الإستهلاك المحلي للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

لإرتفاع الأسعار النفطية تلاشت مع الآثار السلبية الناجمة عن ذلك الحراك وتأثر أزمة الديون السيادية واهتزاز النظام المصرفي.

وعلى جانب آخر فإن الربيع العربي أثر على إنتاج النفط في ليبيا من خلال الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي، وانتشار تجارة السلاح غير المشروعة، فضلا عن تصاعد الاتجاهات المطالبة بالحكم الذاتي للكيانات الإقليمية الثلاثة المكونة لدولة ليبيا وهي برقة وطرابلس وفزان، والشروع في استقلال بني غازي وبرقة الغنيتان بالنفط. وهناك مخاوف من تعرض قناة السويس لمخاطر إرهابية تؤدي إلى إغلاقه أو تعطيل المرور فيه



المصدر: [www.eia.org](http://www.eia.org)

تشير التقديرات أن أسعار المنتجات البترولية في دول المجلس هي الأقل عالميا (الجدول رقم 7).

ولكن السبب الرئيس لإرتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي عاة هو إنخفاض أسعار تلك المواد محليا، حيث

جدول رقم (7)

الأسعار المحلية للمنتجات النفطية للدول الخليجية أعضاء الأوبك ٢٠١١

غاز البترول المسال	زيت الغاز/الديزل	الكيروسين	بنزين		العملة	الدولة
			عادي	ممتاز		
1200*	100	25	80	100	فلس	البحرين
750*	55	55	60	65	فلس	الكويت
45	25	44	45	60	هله	السعودية
15*	0.7	0.55	0.7	0.8	ريال	قطر
2.15*	2.11	2.51	1.52	1.78	درهم	الإمارات

الاسطوانة سعة ١٢ كجم

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١١

للاستهلاك المحلي من النفط فإن ذلك يعني إهدار تلك الطاقة بأرخص الأسعار وإنخفاض الإيرادات المالية منها والذي يمارس تأثيرا سلبيا على تنفيذ البرامج التنموية في تلك الدول (جدول رقم 8)

وتبلغ نسبة الزيادة السنوية في الاستهلاك المحلي من النفط ما بين ٨% - ١٠%. وتشير التقديرات إلى استهلاك نحو ٥٠% من الإنتاج المحلي من النفط خلال الأعوام المقبلة ومع الدعم الضخم الذي توفره الحكومات الخليجية

جدول رقم (8)

دعم المنتجات النفطية في الدول الخليجية الأكثر إنتاجا للنفط

الدولة	متوسط الدعم	دولار لكل نسمة	إجمالي الدعم (% من GDP)
السعودية	75.8	1586.6	9.8
الكويت	85.5	2798.6	5.8
قطر	75.3	2446	3.2
الإمارات	67.8	2486.6	6

المصدر: اليونيسكاد، تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠١٢

تمثل روسيا وكندا والولايات المتحدة الامريكية وأفريقيا واسبيا الوسطى أهم المناطق المنافسة لإنتاج

٢-٣-٣ إنتاج النفط من المناطق المنافسة

1. The first part of the report is a  
 general introduction to the project.  
 It describes the objectives and the  
 scope of the work. It also mentions  
 the names of the people who have  
 been involved in the project.  
 2. The second part of the report is  
 a detailed description of the work  
 that has been done. It includes a  
 list of the tasks that have been  
 completed and a description of the  
 results that have been achieved.  
 3. The third part of the report is  
 a discussion of the results. It  
 compares the results with the  
 objectives and discusses the  
 reasons for any differences.  
 4. The fourth part of the report is  
 a conclusion. It summarizes the  
 main findings of the project and  
 makes some suggestions for  
 further work.

The first part of the report is a  
 general introduction to the project.  
 It describes the objectives and the  
 scope of the work. It also mentions  
 the names of the people who have  
 been involved in the project.  
 The second part of the report is  
 a detailed description of the work  
 that has been done. It includes a  
 list of the tasks that have been  
 completed and a description of the  
 results that have been achieved.  
 The third part of the report is  
 a discussion of the results. It  
 compares the results with the  
 objectives and discusses the  
 reasons for any differences.  
 The fourth part of the report is  
 a conclusion. It summarizes the  
 main findings of the project and  
 makes some suggestions for  
 further work.

1978, 1979

The first part of the report is a  
 general introduction to the project.

Year	Part	Page
1978	1	1-10
1978	2	11-20
1978	3	21-30
1978	4	31-40
1978	5	41-50
1978	6	51-60
1978	7	61-70
1978	8	71-80
1978	9	81-90
1978	10	91-100

The first part of the report is a  
 general introduction to the project.



الموارد الناضبة ولا ريب أن ذلك يتطلب التعمق في تلك واستنباط ما يتوافق مع طبيعتها من نماذج.

بصفة عامة فإن نضوب المورد الطبيعي يعني استنفاد الاحتياطي بعد استخراج المورد الموجود في المكنن، كما هو الحال في البحرين وديبي مثلا، ومع ذلك فإن النضوب لا يعني فقط استنفاد الاحتياطي وإنما أيضا ارتفاع تكلفة الاستخراج عن قيمته، فمثلا إمتزاج الماء المستخدم في عملية الاستخراج بالنفط بنسبة عالية تعني إنخفاض الكمية المنتجة من النفط، ومن ثم ارتفاع تكلفة عملية الاستخراج، وقد تصل إلى عدم جدوى عملية الاستخراج برمتها. وقد ظهرت بعض الكتابات التي تقرر أن انتاج النفط سيأخذ منحني تراجعا ليبلغ أدناه عام ٢٠١٠، ثم يأخذ في النضوب وهو ما عرف باسم نظرية ذروة النفط (Peak Oil Theory)، إلا أن استخدام أحدث تقنيات العصر وأهمها تقنية الاستخلاص المحسن (Enhanced Oil Recovery) Techniques أدت إلى رفع القدرة الانتاجية للآبار، وبالتالي إلى إرتفاع الاحتياطيات المؤكدة ومن ثم إلى إعادة النظر في تلك النظرية. وتشير التقارير أن احتياطيات النفط في دول الخليج تبلغ ٤٩٣ مليار برميل أي ما يعادل ٢٩.٨%

تقرر أن المنشأة التي تعمل في ظروف المنافسة الكاملة تحقق شروط توازنها وتعظم أرباحها عند تساوى السعر مع الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية فإن الأمر يختلف في حالة الموارد الناضبة حيث لا بد من أخذ تكلفة الفرصة البديلة للاستنزاف في الحسبان ومن هنا يصبح التوازن عند السعر = التكلفة الحدية + تكلفة الفرصة البديلة للاستنزاف. ثانيا: إن عملية استخراج الموارد الناضبة تؤدي إلى آثار خارجية على كثير من الأنشطة الاقتصادية، ثالثا: المقارنة بين إما الإستخراج فى الوقت الحاضر أو الإستخراج فى المستقبل، فالدولة عليها أن تتخذ قرارات تتعلق بالكمية التي تستخرجها فى الوقت الحاضر ومن ثم تحدد الكمية التي تتركها كمخزون فى باطن الأرض وهذه القرارات تستند إلى مقارنة بين الأرباح التي تتحقق من الاستخراج حالياً وتلك الأرباح المتوقعة من تأجيل الإستخراج، أي أن طبيعة إقتصاديات الموارد الناضبة هي استخدام "الديناميكية" بما يعنى أن عنصر الزمن يشكل عاملاً هاماً فى دراسة تلك الموارد وما يستلزم ذلك من ضرورة توافر نماذج ديناميكية وإن كانت النماذج الإستاتيكية تستخدم فى البداية لتوضيح بعض المفاهيم إلا أن النماذج الديناميكية تشكل الجانب الأساسى فى دراسة

من الاحتياطات العالمية (تقرير شركة بي بي لعام ٢٠١٣)، فضلا عن أن العمر الافتراضي للنفط الخليجي (Reserve-Production Ratio) يعد الأعلى حيث يصل إلى ٦٥ عاما في السعودية، و ٨٠ عاما في الامارات، وأكثر من ٩٧ عاما في الكويت.

### ٤-٣ تحديات أمنية : غلق مضيق هرمز وانعكاسه على صادرات النفط السعودي.

يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي، ويفصل بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، ومن ثم فهو المنفذ البحري الوحيد لكل من العراق والكويت والبحرين وقطر، تطل عليه من الشمال إيران (محافظة بندر عباس)، ومن الجنوب سلطنة عمان (محافظة مسندم) التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية، يعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، حيث يمر به نحو ١٧ مليون برميل نفط يوميا حسب احصاءات ٢٠١١، وتتوقع وكالة النفط الدولية تضاعف صادرات النفط عبر الممر إلى ما بين ٣٠ و ٣٤ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠، كما تمر خلاله أكثر من ٥٠% من تجارة

العالم. ويمثل الممر أهمية خاصة لدول الخليج العربي، حيث أن نحو ٩٠% من صادرات النفط الخليجي يمر عبر هذا المضيق، ويتوقع أن تضاعف صادرات النفط الخليجي عبر هذا الممر المائي ومن ثم فإن إغلاق المضيق سيمثل كارثة على الصادرات النفطية الخليجية، وما يتبع ذلك من آثار اقتصادية سلبية وخيمة. وقد بدأت أزمة الممر بعد إعلان الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية نيتها فرض عقوبات على صادرات إيران النفطية بسبب برنامجها النووي حينها حذرت إيران بوقف المرور في المضيق وأتبعته تحذيرها بمناورات بحرية في المضيق استمرت أياما.

ستمارس سيناريوهات غلق مضيق هرمز تأثيرا سلبيا خالصا على كل من الكويت وقطر، حيث أن ١٠٠% من صادراتهما النفطية تمر عبر المضيق وليس لهما بديلا عنه في الوقت الحالي، بينما كل من السعودية والإمارات فإن التأثير سيكون إيجابيا وسلبيا في ذات الوقت، حيث أعلنت الإمارات عن خطط لبدء صادراتها النفطية من دون المرور بالمضيق وذلك عبر خط أنابيب ممتد من "أبوظبي" إلى "الفجيرة" على المحور الهادي. وبالنسبة للمملكة السعودية فلديها البدائل لتصدير نفطها من دون المرور

على الرغم من ارتفاع الاستثمارات السنوية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نحو ٤٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٨٧٠ مليوناً عام ٢٠١١، إلا إن توقعات البنك الدولي تشير إلى أن معدلات الزيادة في الاستهلاك المحلي للطاقة في تلك المنطقة بحلول عام ٢٠٤٠ تتطلب استثمارات تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار سنوياً أو نحو ٣% من الناتج المحلي لتلك الدول. وتشير دراسة أخرى أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج إلى استثمارات تقدر بنحو ٦٣.١ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٠. ويشير تقرير أرينا ARENA أن استثمارات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الطاقة المتجددة بلغ ٦.٨٦ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢، منها نحو ٩٢٣ مليون دولار في مصر، و٨٨ مليون في السعودية، و٩١٥ مليوناً في الامارات، و٢٢١٥ مليوناً في المغرب، و٥٧ مليوناً في تونس، و١٠٣ مليوناً في العراق، و١٣٢ مليوناً في ليبيا.

يمثل مشروع مدينة "عبدالله" للطاقة الذرية والمتجددة أحد أهم مجالات الاستثمار في الطاقة المتجددة في المملكة، حيث ستمكن المملكة من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والمياه

المحلاة دون الاخلال ببرامج التنمية المحلية، فضلاً عن دعم المدينة للابتكارات في مجالات عديدة ومهمة لمستقبل الاقتصاد السعودي.

٤- السيناريوهات للصادرات النفطية المتوقعة على الاقتصاد السعودي

استهدفت الخطة الخمسية ٢٠٠٩-٢٠١٤م في السعودية زيادة القدرة الانتاجية من النفط الخام إلى نحو ٦.٥ مليون برميل يومياً لتواكب الطلب العالمي عليه، بعد أن عرقلت الأزمة المالية العالمية تنفيذ خطة ٢٠٠٨م والتي هدفت لزيادة القدرة الانتاجية إلى ٥ مليون برميل يومياً. وتخطط شركة أرامكو إلى زيادة القدرة الانتاجية لخبريص من طاقة الحالية التي تبلغ ٢.٥ مليون برميل يومياً إلى ١.٥ مليون برميل في العام ٢٠١٧، وزيادة القدرة الانتاجية لحقل الشيبية من ٧٥٠ ألف برميل يومياً حالياً إلى مليون برميل يومياً في العام المذكور، أما المانيفا والذي بدأ إنتاجه في العام ٢٠١٣ بقدرة إنتاجية ٥٠٠ ألف برميل فينتوقع زيادة طاقته الانتاجية إلى ١.٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٤ وعلى الجانب الآخر فينتوقع زيادة الاستهلاك المحلي السعودي

وذلك إذا ظل التأثير قاصرا على صادرات إيران النفطية إلى أوروبا، وعندها تبقى مستويات أسعار النفط عند مستوياتها الحالية فوق ١٠٠ دولار للبرميل، ومن ثم لن تتأثر صادرات السعودية من هذا الإجراء، وبالتبعية لن تتأثر الإيرادات النفطية السعودية وكذلك خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويأتي التأثير السلبي من تعطيل الواردات السعودية من المواد الغذائية والاستثمارية، مما يؤثر سلبا على برامج التنمية ولكنه أيضا تأثيرا محدودا.

#### ٤-١-٢ سيناريو متوسط التأثير

وذلك في حال إتساع دائرة الحظر بإضمام اليابان وكوريا، حيث يتوقع إرتفاع أسعار النفط إلى ١٣٠ دولار للبرميل. ويأتي التأثير على السعودية تأثيرا إيجابيا من خلال الاستفادة من إرتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية السعودية، حيث ستزداد الإيرادات النفطية السعودية من إلى ومع ذلك يتوقع ان يتم إنفاق جل هذه الإيرادات على الاستثمارات السالفة الذكر لإعادة تاهيل بعض خطوط النفط وبعض الخزانات لمواجهة هذا السيناريو، وكذلك لتعويض الخسائر الناجمة من التأثير السلبي الناجم عن توقف استيراد

بمعدل سنوي ٦.٨% خلال مدة الخطة ٢٠٠٩-٢٠١٤م ليزداد من ٢٩٧٢.٥ ألف برميل نفط مكافئ يوميا في العام ٢٠٠٩ إلى ٤٠٨٠.٩ ألف برميل نفط مكافئ يوميا في العام الجاري (٢٠١٤)، من كل من النفط والغاز ٢٤٦.٢ مليون طن مكافئ في العام نفسه، على تصل تلك القيمة إلى ٣٤١.٦ مليون طن مكافئ في العام ٢٠٢٠م.

#### ٤-١-٤ سيناريو التهديد بغلق مضيق هرمز (إيجابية / سلبية)

بداية لا يتوقع غلق المضيق كلية في وجه التجارة العالمية لما لذلك من تأثير كارثي على دول العالم عامة ولتجنب خطر المواجهات العسكرية بين إيران والأطراف المتضررة من غلق المضيق، وإنما يتوقع أن يتم حدوث إبطاء في حركة الشحن داخل المضيق وإفتعال ازدحام في حركة المرور واستخدام إيران لحيل قانونية لعرقلة المرور للشاحنات المارة ولا سيما تلك المتجهة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. ويمكن توقع عدة سيناريوهات تنجم في حال غلق / تعطيل المرور بالمضيق وهي:

#### ٤-١-٤-١ سيناريو محدود التأثير

المواد الغذائية والأجهزة والمعدات الثقيلة عبر الممر والتضخم المتوقع.

#### ٤-١-٣ سيناريو عالي التأثير

ويتم ذلك إذا تم حظر النفط الإيراني للوصول إلى أسواق النفط أي أن السوق النفطية ستخسر حوالي ٢.٢ مليون برميل يوميا، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط لتتعدى حاجز ١٥٠ دولار وربما حاجز ٢٠٠ دولار للبرميل. مع هذا السيناريو ستزداد الإيرادات الصافية للمملكة ومعها تزداد قدرة المملكة على الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### ٤-٢ سيناريو الآثار الناجمة عن الربيع العربي

حتى الآن لم يتسبب الربيع العربي سوى بحد أدنى من الاضطرابات في سوق النفط لأن دول الخليج المنتجة، السعودية بشكل رئيس، قد عوضت خسائر الإمدادات من ليبيا. ويمكن للإنتاج السعودي تعويض ١.٥ برميل من الخسائر في الإنتاج الليبي في الوقت الذي استمر فيه متكيفا مع الطلب المتزايد من الشرق. وتشير التقديرات أن أحداث الربيع العربي قد أضافت ١٠ - ١٥ دولار لسعر كل برميل من النفط الخام. من الناحية الاقتصادية أيضا، فإن

الآثار السلبية للربيع العربي قد اقتضرت، إلى حد كبير، على البلدان التي حدث فيها الربيع العربي.

#### ٤-٣ سيناريو استقلال الولايات المتحدة النفطية

لا تمثل السوق الأمريكية السوق الهام لصادرات النفط السعودية، ومن ثم فإن استقلال الولايات المتحدة نفطيا لن يكون له أثرا كبيرا على الإيرادات النفطية السعودية، ففي عام ٢٠١٢ صدرت السعودية نحو ١.٤ مليون برميل يوميا إلى السوق الأمريكي أي يمثل ١٦% من إجمالي الصادرات النفطية السعودية، في حين إتجه نم ٥٤% من الصادرات السعودية إلى الشرق الأوسط بما يعادل ٧.٥ مليون برميل يوميا. ويعكس ذلك نقطتين هامتين أولهما: أن الطلب على النفط السعودي سيبقى عند معدله المرتفع في الأقل في المدى المتوسط بفضل الطلب الآسيوي على النفط السعودي. ثانياً أن إنتاج النفط الصخري لن يكون تأثيراً في المدى القريب على صادرات النفط السعودي ولا سيما أن تكلفة النفط الصخري تعد مرتفعة إذا ما قوربت بتكلفة إنتاج النفط التقليدي، مما به استمرار أسعار النفط العالمية، مستوى أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل.

٤-٤ سيناريوهات الاستهلاك المحلي  
من النفط

يمثل الاستهلاك المحلي السعودي للنفط أحد أهم التحديات التي تواجه الصادرات السعودية من النفط. يتوقع الخبراء ثلاثة سيناريوهات للاستهلاك المحلي من النفط وهي سيناريو الاستهلاك المرتفع للنفط، وسيناريو الاستهلاك المتوسط للنفط، وسيناريو الاستهلاك المنخفض للنفط. وفيما يلي عرض لتلك السيناريوهات:

٤-٤-١ سيناريو الاستهلاك المرتفع للنفط (١٠٠% من الاستهلاك الحالي)

يتوقع أن يزيد الاستهلاك المحلي من النفط بنسبة ١٠٠% من الاستهلاك الحالي، مما يعني وصول الاستهلاك النفطي المحلي إلى ٧.٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠٣٠م، وتقدر الصادرات النفطية السعودية في هذه الحالة بحوالي ٥ مليون برميل يوميا، إذا زاد الإنتاج النفطي السعودي بنسبة ١% من الإنتاج الحالي. بما يتوقع أن تنمو الصادرات النفطية السعودية لتصل إلى ٦ مليون برميل يوميا في حالة زيادة الإنتاج النفطي بنسبة ٢% من الإنتاج الحالي، وإلى ٦.٩ مليون برميل يوميا في حالة

نمو الإنتاج النفطي بنسبة ٢% من الإنتاج الحالي.

٤-٤-٢ سيناريو الاستهلاك المتوسط للنفط (٣٣% من الاستهلاك الحالي)

ويعني الاستهلاك المتوسط من النفط نمو الاستهلاك النفطي المحلي بنسبة ٣٣% من الاستهلاك الحالي، ويتوقع أن ينمو الاستهلاك النفطي المحلي ليصل إلى ٣.٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠٣٠م بما يسمح بنمو الصادرات السعودية النفطية لتصل إلى ٨.٤ و ٩.٢ و ١٠.٣ مليون برميل يوميا في حالات نمو الإنتاج النفطي بنسب ١% و ٢% و ٣% على التوالي.

٤-٤-٣ سيناريو الاستهلاك المنخفض للنفط (٢٥% من الاستهلاك الحالي)

يشير الاستهلاك المنخفض من النفط إلى نمو الاستهلاك المحلي السعودي من النفط ليصل إلى ٣.٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٣٠م، بما يعني زيادة الصادرات النفطية السعودية إلى ٨.٦ و ٩.٤ و ١٠.٥ مليون برميل يوميا في حالات نمو الإنتاج النفطي بنسب ١% و ٢% و ٣% على التوالي

جدول رقم (10)

سيناريوهات الاستهلاك المحلي السعودي من النفط عام ٢٠٣٠  
مليون برميل يوميا

سيناريو الاستهلاك المنخفض	سيناريو الاستهلاك المتوسط	سيناريو الاستهلاك المرتفع	
٣.٦	٣.٨	٧.٢	الاستهلاك
١٢.٢	١٢.٢	١٢.٢	نمو الانتاج ١%
١٣	١٣	١٣	نمو الانتاج ٢%
١٤.١	١٤.١	١٤.١	نمو الانتاج ٣%
٨.٦	٨.٤	٥	الصادرات في حال نمو الانتاج ١%
٩.٤	٩.٢	٦	الصادرات في حال نمو الانتاج ٢%
١٠.٥	١٠.٣	٦.٩	الصادرات في حال نمو الانتاج ٣%

### الخاتمة والتوصيات

يهدف البحث إلى تحليل دور ومستقبل الصادرات النفطية في الاقتصاد السعودي في ضوء التحديات التي تواجهها. وللقيام بذلك قام الباحث بتحليل أهم التحديات التي تواجه الصادرات النفطية السعودية، ثم عرض لبعض السيناريوهات المتوقعة لتلك التحديات ومدى تأثيرها على الصادرات النفطية، ومن ثم الاقتصاد السعودي.

وتتمثل أهم نتائج البحث في الآتي: (١) مازال الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (٢) لا ريب أن الإيرادات النفطية تتأثر بشكل أساسي بالطلب العالمي على النفط وعلى أسعاره

وأيضاً على سعر الدولار في الأسواق العالمية وكلها أمور خارج نطاق السيطرة. (٣) يشكل الاستهلاك المحلي المرتفع والمتنامي من النفط في المملكة أحد أهم التحديات التي تواجه الصادرات النفطية للمملكة. (٤) على الرغم من قطع المملكة شوطاً لا بأس به في مجال تنويع مصادر الدخل السعودي إلا أن مساهمة القطاعات غير النفطية مازالت ضعيفة.

وتكمن أهم توصيات البحث الآتي: (١) تعزيز مصادر الدخل السعودي ولا سيما في مجالات البتروكيميائيات، والأسمت والكنكر. (٢) العمل على زيادة القيمة المضافة للصناعات النفطية، مما يؤدي إلى زيادة

جريدة الأيام البحرينية، الاثنين ٢٠  
إبريل ٢٠٠٩م

صندوق النقد الدولي، تقرير الآفاق  
الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال  
أفريقيا وآسيا الوسطى، إبريل ٢٠١٣  
عبدالباقي، هشام. الموارد الاقتصادية مع  
الإشارة إلى مملكة البحرين، مطبعة  
جامعة البحرين. ٢٠١٣.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط  
(الأوابك)، التقرير الإحصائي السنوي،  
٢٠١١

هيل، ديفيد، ٢٠٠٥، "العرض والطلب  
على الطاقة في شرق آسيا: الوضع  
الراهن واحتمالات المستقبل في أسواق  
الطاقة الآسيوية الديناميات  
والاتجاهات"، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

Abdelbaki H. The Arab spring: do  
we need a new theory?. *Modern  
Economy Journal*. 2013;4(3):187-  
196.

Abdelbaki H. The Impact of Arab  
Spring on Stock Market  
Performance. *British Journal of  
Economics, Management & Trade*  
2013: 3(3): 169-185.

Energy Information Administration  
site: <http://www.eia.doe.gov>

الاقتصاد السعودي من تلك الصناعات،  
فضلا عن توفير فرص عمل تخفض مئة  
معدل البطالة في الاقتصاد. (٣) تعزيز  
الاستفادة من التقدم التقني في مجالات  
ترشيد الاستهلاك من الطاقة، والعمل  
على توجيه المواطنين لإستخدام مصادر  
الطاقة المتجددة كبديل للطاقة غير  
المتجددة. (٤) تعزيز التعاون الإقليمي  
والدولي في مجال توليد ونقل واستخدام  
الطاقة المتجددة.

## المراجع

التقرير الاقتصادي العربي الموحد،  
٢٠٠٧

النشرة الإحصائية، مجلس التعاون لدول  
الخليج العربي ، الأمانة العامة، العدد  
الرابع عشر ٢٠٠٥، والعدد السادس  
عشر ٢٠٠٧م والعدد السابع عشر،  
٢٠٠٨م، والعدد الحادي والعشرين،  
٢٠١٣م.

اليونيكتاد، تقرير التنمية البشرية  
العربية، ٢٠١٢

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة،  
التقرير الاقتصادي العربي الموحد،  
سبتمبر ٢٠٠٧.

جريدة أخبار الخليج، العدد ١١٢٣٨- في  
٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨م.



F12 Break  
مكتبات الجامعة  
جامعة  
Energy Outlook, Energy  
Information Administration (EIA),  
2012

Pirog, R., (2005), "World oil  
demand and its effect on oil  
prices", CRS Report for Congress,  
Congressional Research Service,  
The Library of Progress.

The World Bank, World  
Development Indicators, 2008